حكومة الظل

وزارة المالية والإقتصاد الوطني

الموازنة العامة
2022

حزب بناء السودان
BINAA SUDAN PARTY

مقدمة

مشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٢، والصادر من حكومة الظل بحزب بناء السودان، يستعرض أهم ملامح التقديرات المالية للإيرادات والمنصرفات لسنة ٢٠٢٢، وقد أعدت هذه الموازنة والبلاد تواجه تحديات سياسية واقتصادية كبيرة تجعل من العسير التنبؤ بما تحمله الأيام من تطورات مما يجعل عملية التخطيط والتقديرات في منتهى الصعوبة.

حزب بناء السودان
BINAA SUDAN PARTY

حزب بناء السودان
BINAA SUDAN PARTY

الملخص التنفيذي

أعدت هذه الموازنة إستنادا على الرؤية الوطنية المطروحة من حزب بناء السودان والاستراتيجيات المطروحة من مجلس وزراء حكومة الظل بحزب بناء السودان وبصورة خاصة استراتيجية وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. ويهدف مشروع الموازنة هذا العام إلى خفض الإنفاق الحكومي بنسبة ٣٠٪ عبر عدة إجراءات،

إزالة الدعم الحكومي عن الكهرباء والدقيق بشكل كامل، والتخلص من المؤسسات والشركات الحكومية التي سجلت خسائر مالية خلال الأعوام الثلاثة الفائتة، وذلك عبر تحويلها لشركات مساهمة عامة، أو تأجيرها للقطاع الخاص، بما في ذلك الموانئ البحرية والجوية والبرية. وأيضا إيقاف كل التعيينات في القطاع الحكومي سواء على المستوى الاتحادي أو الولائي خلال العام ٢٠٢٢، والاعتماد على التعاقدات المؤقتة في حالة الحوجة العاجلة وذلك بعد أخذ الموافقة من وزارة المالية، وفتح الإجازات بغير المرتب لجميع العاملين بالدولة لفترة تصل حتى ٥ سنوات، وترفع الطلبات من جميع العاملين بالدولة مباشرة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي التي ستناقش بدورها كل حالة مع الجهة المختصة.

هذا على جانب خفض المنصرفات، أما على جانب الإيرادات فمشروع موازنة ٢٠٢٢م لحكومة الظل بحزب بناء السودان يضع نصب عينيه تفعيل وتوسيع نظام ضريبة القيمة المضافة وتطبيقه على كل السلع عدا الأطعمة والمشروبات، واستحداث ضريبة تصاعدية تصل حتى ٤٠٪ من قيمة الأرض على الأراضي البيضاء، وعدد من الإجراءات الأخرى التي من شأنها رفع مستوى إيرادات الدولة بدون إنهاك الاقتصاد السوداني.

وبصورة أكثر دقة فإنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي المنصرفات ١,٩١٧ مليار جنيه، بزيادة إسمية تبلغ ٧٠٪ عن منصرفات العام ٢٠٢١م (مشروع موازنة الظل ٢٠٢١م)، وعلى صعيد الإيرادات فالمتوقع أن ترتفع بنسبة ٦٩٪ عن إيرادات العام ٢٠٢١م(مشروع موازنة الظل ٢٠٢١م)، بنفس نسبة زيادة المنصرفات (وهي أيضا زيادة إسمية) بحيث تصبح ١,٧٧٠ مليار جنيه، وبهذا فإن عجز الموازنة المتوقع سيبلغ ١,٤٧ مليار جنيه، خططت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بحكومة الظل بحزب بناء السودان أن هذا العجز سيتم تمويله عبر الاقتراض الداخلي والخارجي.

الاقتصاد العالمي

يبدو من الأرقام التي نشرها صندوق النقد الدولي في تقريره (آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في أكتوبر ٢٠٢١م، أن العالم قد بدأ في التعافي مما سببته جائحة كورونا من ضرر اقتصادي، فبعدما شهد العالم انكماشا في الاقتصاد بلغ ٣,١٪ خلال العالم ٢٠٢٠م، رجع ليشهد نموا قدره ٥,٩٪ خلال العام ٢٠٢١م، كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينقص معدل النمو قليلا خلال العام ٢٠٢٢م ليبلغ ٤,٩٪.

ووفقا لذات التقرير فقد شهدت دول العالم خلال العام ٢٠٢١م إتساقا في معدلات النمو، فالدول المتقدمة بلغ متوسط النمو فيها ٥,٢٪ حيث تصدرت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أعلى معدلات نمو زادت عن ال ٦٪ ، أما الدول ذات الأسواق الصاعدة فقد بلغ متوسط معدل النمو فيها ٦,٢٪ وكانت الهند هي الدولة الأعلى نموا خلال العام ٢٠٢١م إذ بلغ ٩,٥٪ ويعتبر معدل النمو الأعلى في كل العالم، وإن كان السبب في ذلك يرجع أيضا لمعدل الانكماش الكبير الذي عانته الهند خلال العام ٢٠٢٠م. أما الدول النامية ذات الدخل المنخفض فلم تكتف بأن كانت الدول الأفقر فهي أيضا تذيلت قائمة الدول الأقل نموا في العالم إذ لم تتجاوز معدلات النمو فيها حاجز ال ٣٪. ومما يؤسف له أن السودان بمعدل نمو لم يتجاوز ٠,٩٪ يحتل ذيل هذه القائمة التي هي ذيل قوائم العالم.

مرجعيات موازنة ٢٠٢٢

الرؤية الوطنية المطروحة من حزب بناء السودان

الاستراتيجيات المطروحة من مجلس وزراء حكومة الظل بحزب بناء السودان.

استراتيجية وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بحكومة الظل بحزب بناء السودان.

ملامح موازنة حكومة الظل بحزب بناء السودان

خفض المنصرفات الحكومية

خفض المنصرفات الحكومية بنسبة ٣٠٪ عبر:

رفع تعرفة الكهرباء (كيلو وات ساعة):

للقطاع السكني

- **للفئة الأولى**: إلى ١٠ جنيه من ٠٠٠-٢٠٠ كيلو وات / ساعة
- **للفئة الثانية**: إلى ٣٠ جنيه من ٢٠١-٤٠٠ كيلو وات / ساعة
- **للفئة الثالثة**: إلى ٦٠ جنيه من ٤٠١-٦٠٠ كيلو وات / ساعة
- **للفئة الرابعة**: إلى ٩٠ جنيه من ٦٠١ فما فوق كيلو وات / ساعة

للقطاع الصناعي

للقطاع الزراعي

اعتماد سعر موحد للقطاعين الصناعي والزراعي

بسعر ٩٠ جنيه للكيلووات ساعة.

بهذه التعرفة الجديدة سترتفع عوائد الكهرباء إلى

٩٠٠ مليار جنيه تقريبا

وهكذا يصبح قطاع الكهرباء بالكاد يغطي تكاليفه، مما يعني فقط أن القطاع لن يكون عبئا على الدولة.

التخلص من كل المؤسسات والشركات الحكومية التي سجلت خسائر مالية خلال السنوات الثلاث الماضية، ويكون التخلص منها عبر تحويلها لشركات مساهمة عامة أو إيجارها للقطاع الخاص بما في ذلك الموانئ الجوية والبرية والبحرية وهيئة الإذاعة والتلفزيون.

إيقاف كل التعيينات في القطاع الحكومي الاتحادي أو الولائي خلال العام ٢٠٢٢م، والاعتماد على التعاقدات المؤقتة في حالة الحاجة العاجلة وذلك بعد أخذ الموافقة من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

فتح الإجازات بغير المرتب لجميع العاملين بالدولة لفترة تصل حتى ٥ سنوات، وترفع الطلبات من جميع العاملين بالدولة مباشرة لوزارة المالية والإقتصاد الوطني التي ستناقش بدورها كل حالة مع الجهة المختصة.

تفعيل وتوسيع نظام ضريبة القيمة المضافة وتطبيقه بنسبة ١٧٪ على كل السلع عدا الأطعمة والمشروبات والأدوية والورق والمطبوعات. مع تخفيض ضرائب القيمة المضافة على قطاع الاتصالات إلى ٢٠٪.

السماح للبنوك التقليدية بالعمل واعتماد سياسة نقدية تعتمد على سعر فائدة يصدر ويحدّث عبر بنك السودان المركزي، مع تحرير سعر الصرف بالكامل.

استحداث ضريبة تصل إلى ٤٠٪ من قيمة الأرض على الأراضي البيضاء.

الالتزام الكامل بمجانية التعليم لمرحلتي الأساس والثانوي، مع زيادة الرسوم لكل مؤسسات التعليم العالي الحكومي، بحيث تغطي الرسوم المفروضة على الطلاب منصرفات تلك المؤسسة. مع تقديم تحفيزات من بنك السودان المركزي للبنوك التجارية لتوفير قروض للطلاب الجامعيين، وتكون القروض مستردة بعد نهاية الدراسة وتطبق عليها فائدة بسيطة غير مركبة.

اعتماد نظام الساعة في تحديد الأجور، واعتبار ٣٠ جنيه للساعة هو الحد الأدنى للأجور.

المنطلقات العامة لمشروع موازنة حكومة الظل بحزب بناء السودان للعام ٢٠٢٢

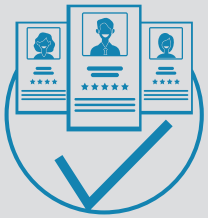

زيادة معدلات التشغيل

بنهاية العام ٢٠١٨م بلغ عدد القوة العاملة ١٢ مليون سودانية وسوداني، هذا يشمل جميع القطاعات من خاص وعام وزراعي ورعوي وصناعي وخدمي. وبالرجوع إلى إحصائيات التعداد السكاني، فإن عدد الشباب السودانيين ما بين ١٨ عاما و ٦٠ عاما يبلغ ١٩ مليون سوداني. مما يعني أن هنالك حوالي ٧ مليون سوداني بلا عمل، وبالتالي فإن كل بنود الصرف في مشروع موازنة حكومة الظل بحزب بناء السودان وضعت في حسبانها تساؤلا عن كيفية زيادة نسبة التشغيل.

العمل على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية

إن ضمان أن ينال كل مواطن سوداني الحقوق المنصوص عليها في إعلان حقوق الإنسان يظل هدفاً استراتيجياً من أهداف الحزب وبالتالي ينعكس على كل برامجه وموازنته، وعليه فإن العمل على تحقيق فرص متساوية للجميع يظل ضمن المنطلقات الرئيسة لمشروع الموازنة، ويظهر ذلك في عدة أوجه مثل برامج توفير التعليم الأساسي المجاني لكل المواطنين السودانيين، والعمل مع القطاع الخاص في تحسين برامج الصحة العامة والنقل والمواصلات العامة والاستصلاح الزراعي وشبكات الطرق والاتصالات.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي

العقبة الكبرى التي تواجه الدولة السودانية هي الإنحدار المستمر للاقتصاد، فلذا يهدف مشروع الموازنة للعام ٢٠٢٢ قبل كل شيء إلى تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي الذي يسمح بالتنبؤ، ففي ظل اقتصاد غير مستقر لا يمكن التنبؤ بمتغيرات السوق وبالتالي لا يمكن لأحد الدخول في استثمار طويل المدى، ولأن الهدف الأول في هذه المنطلقات هو زيادة مستوى التشغيل الذي يعني بالضرورة زيادة الاستثمار في كل المجالات من زراعية وصناعية وخدمية فلا بد للموازنة أن توفر للمستثمر السوداني وغير السوداني بيئة موائمة تسمح له بالتنبؤ والاستثمار وفقا لتوقعات تكاليفه وأرباحه.

ومن ضمن معايير استقرار الاقتصاد ضبط التضخم، الأمر الذي له أثر مباشر على المستوى المعيشي للمواطنين، وأيضا العمل على أن يكون سعر العملة مقابل العملات الأجنبية مستقراً بصورة نسبية وحتى عندما يتغير يمكن التنبؤ بتغيراته.

توفير الأمن والسلام

اتساقاً مع الفلسفة الكلية لحزب بناء السودان فإن الدور الأساسي والأول لكل حكومة هو توفير الأمن للمواطنين، وواحدة من معايير اختيار بنود الصرف في مشروع الموازنة ٢٠٢٢م هو مدى إسهام بند الصرف في تحقيق الأمن والسلام، علاوة على ذلك فأن أكثر من ٨٪ من الموازنة موجهة بصورة مباشرة نحو تحقيق السلام والأمن، وإن ما يقارب من ٦٠٪ من المنصرفات التنموية هي في الأصل موجهة نحو المناطق المتأثرة بالحروب والنزاعات.

تطوير النظام الحكومي

واحدة من أهم بنود الصرف في مشروع موازنة حكومة الظل بحزب بناء السودان هي تطوير الجهاز الإداري، ويكون هذا التطوير على مستويين:

تطوير على المستوى التشريعي

على االمستوى الأول ستعمل وزارة المالية مع الوزارات الأخرى والقطاع الخاص على تمويل دراسات قصيرة المدى لإيجاد الخلل في القوانين والتشريعات والمراسيم الحالية ثم إعداد قوانين بديلة وتقديمها للجهات التشريعية.

تطوير على المستوى التنفيذي

على المستوى الثاني سيتم التركيز على أن تكون الخدمات الحكومية محصورة في عدد محدود من الخدمات ولكنها تؤدى بصورة عالية الكفاءة والسرعة ومن السهل لكل مواطن أن يستفيد منها.

المؤشرات الاقتصادية

1 النمو الاقتصادي

بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي ٠,٩٪ في العام ٢٠٢١م، والرقم على ضعفه يعتبر جيدا مقارنة بالانكماش الذي بلغ ٣,٦٪ خلال العام ٢٠٢٠.

2 التضخم

بلغ معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) ١٩٥٪ بنهاية نوفمبر ٢٠٢١، مقارنة مع ٢٤٠٪ بنهاية العام ٢٠٢٠م.

3 عرض النقود

ارتفع عرض النقود بما في ذلك شبه النقود من ١,٢٨٥,٠٧٧ مليون جنيه بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ إلى ٢,٤٥٠,٦٠٠مليون جنيه بنهاية العام ٢٠٢١ بمعدل زيادة قدره ٩٠٪.

ملخص التقديرات الكلية لموازنة العام ٢٠٢٢

البند	المبلغ / مليار جنيه
الإيرادات	1,917.00
المنصرفات الجارية	1,310.00
المنصرفات التنموية	460
العجز الكلي	147

الإيـــرادات

وفقاً لرؤية حزب بناء السودان فإن إيرادات الحكومة ستتكون من الضرائب ومن رسوم بعض الخدمات الحكومية. وتشمل الضرائب كل من ضريبة الدخل الشخصي وضرائب رأس المال وضريبة القيمة المضافة والتي عليها التركيز في مشروع موازنة ٢٠٢٢م لسهولة تحصيلها وشمولية نطاقها. والهدف أن تبلغ خلال ٥ سنوات ما نسبته ٢٠٪ من الناتج الإجمالي المحلي.
فيما يخص الضرائب بصورة عامة فإن وزارة المالية بحكومة الظل تعمل على توسيع المظلة الضريبية أفقياً، أي زيادة عدد دافعي الضرائب، ويتم ذلك عبر إجراءات كثيرة، منها:

1. تقليل التعامل خارج الإطار البنكي لأقل مستوى.
2. تجريم التعامل خارج الإطار البنكي فيما يخص الرواتب والأجور.
3. تفعيل نظام القيمة المضافة وتطبيقه على كل السلع الكمالية.

أما فيما يخص الزيادة الرأسية في الضرائب، فلن تكون هنالك أي زيادة في الضرائب الحالية إلا على ضرائب رأس المال (العقار بصورة أساسية) بحيث ستزيد تصاعديا حتى نسبة أقصاها ٤٠٪.

البند	النسبة	القيمة مليار جنيه
إجمالي الإيرادات العامة والمنح الأجنبية	%100.00	1770.0
الإيرادات الضريبية	%66.08	1169.6
ضرائب الدخل والأرباح	%5.11	90.4
ضرائب الملكية	%0.16	2.8
ضرائب السلع والخدمات	%49.70	879.7
ضرائب الأراضي البيضاء	%0.24	4.2
ضرائب التجارة الدولية	%10.84	191.9
ضرائب أخرى	%0.03	0.5
المنح الأجنبية	%3.58	63.4
إيرادات أخرى	%30.34	537.0

البند	النسبة	القيمة مليار جنيه
رسوم عبور بترول الجنوب	%4.52	80.0
دخل الملكية	%3.45	61.1
مبيعات السلع والخدمات	%11.74	207.8
مبيعات النفط	%7.49	132.6
الرسوم الإدارية	%2.96	52.4
مبيعات الشركات الحكومية غير النفطية	%0.15	2.7
الغرامات والجزاءات	%0.04	0.7

كما هو مبين في الجدول، يتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات الضريبية ما قيمته ١,١٦٩,٩ مليار جنيه سوداني، وهو ما يمثل ٩,٨٪ من الناتج الإجمالي المحلي للسودان.

المنصرفـات

واحدة من أهداف مشروع موازنة الظل للعام ٢٠٢٢م هي تقليل بند المنصرفات الجارية وزيادة الصرف التنموي وذلك عبر الآتي:

1. تقليل عدد الوزارات عبر الدمج.
2. مشاركة وإدخال القطاع الخاص في بعض الهيئات الحكومية مثل الكهرباء والمياه.
3. إضافة بنود صرف موجهة تحديداً للمناطق المتأثرة بالحروب (٨,٠٠٪ من الموازنة العامة)، والتركيز على أن تكون بنود صرف تنموية مثل شراء الجرارات الزراعية وتوفير الأسمدة والمبيدات وبناء المدارس.
4. إلغاء الدعم الاستهلاكي للمحروقات والكهرباء وتوجيه الدعم للقطاع الإنتاجي (مما يزيد فرص العمل وزيادة الدخل وزيادة المعروض من السلع بالتالي انخفاض أسعارها للمستهلك)
5. التخلص من بند دعم السلع الاستراتيجية مثل القمح وذلك عبر إضافة بند لدعم المبيدات والأسمدة والتقاوي.

بنود المنصرفات

وفقاً لموازنة ٢٠٢١-٢٠٢٢م واتساقاً مع الرؤية الوطنية لحزب بناء السودان فإن بنود الصرف ينظر لها باعتبارها واحدة من اثنتين

1. منصرفات جارية — وتشمل الرواتب والأجور الحكومية وشراء السلع اللازمة لتقديم الخدمة الحكومية.
2. منصرفات تنموية — وتشمل الصرف على بنود تعتبر استثماراً أو تساعد على الاستثمار وتكون في شكل أصول.

وفي مشروع موازنة حكومة الظل بحزب بناء السودان للعام ٢٠٢٢ تبلغ نسبة الصرف

%74	%26
للصرف الجاري	للصرف التنموي

البند الأول: الأجور وتعويضات العاملين:

يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لدى وضع تقديراتها لهذا البند مراعاة القواعد الآتية: -

1	عدم تحميل البند الأول أي بنود صرف إضافية بما في ذلك المكافآت أو البدلات التي كانت تمول من بنود أخرى.
2	عدم تعيين أي دفعات من الخريجين الجدد إلا بموافقة مجلس الوزراء وتوفير التمويل اللازم من وزارة المالية.
3	عدم إبرام أي تعاقدات مع ذوي الخبرات إلا بموافقة مجلس الوزراء وتوفير التمويل اللازم من وزارة المالية.

البند الثاني: شراء السلع والخدمات

يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لدى وضع تقديراتها لهذا البند مراعاة القواعد الآتية: -

1	ترشيد الإنفاق لأقل درجة دون الإخلال بسير العمل، والابتعاد عن الإنفاق المظهري غير المرتبط بأعمال الجهة المعينة.
2	تشديد الانضباط المالي والإداري وعدم صرف أي مبالغ دون اتباع الإجراءات المالية الموضوعة سلفاً.
3	الاهتمام بالصيانة للمحافظة على الطاقات الإنتاجية وضمان استمرارية أداء الأجهزة والمعدات دون أعطال.
4	ترشيد الإنفاق على بند الأعياد والمواسم.

5	إعداد برامج متابعة الأداء للنفقات للتأكد من فاعلية كل مصروف لأقصى درجة فيما يخص شراء السلع والخدمات.
6	الالتزام بأحكام القانون بشأن التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة.
7	ضرورة مراعاة تفضيل المنتج الوطني في المشتريات الحكومية طبقاً للقوانين والمعايير المنظمة.
8	وضع قاعدة معلومات عن المخزون لدى الجهات العامة والتعرف على احتياجات كل منها لتبادل الاستفادة من المخزون على المستوى القومي.
9	وعلى الجهات المختلفة موافاة وزارة المالية ببيان معتمد عن المخزون لديها مرفقاً بمشروع موازنتها، يوضح البيان الأصناف والكميات وتاريخ الدخول للمخزن ومدى احتياج الجهة لهذه الأصناف وإمكانية تحويل بعض هذه الأصناف لجهات أخرى تحتاج إليها.
10	تحميل الباب الثاني «شراء السلع والخدمات» بضريبة القيمة المضافة المستحقة على المشتريات الحكومية (الإنتاج المحلي) وذلك على البند والنوع المختص، أما في حالة الاستيراد فيتم صرف الضرائب والرسوم الجمركية على أنواعها المختصة بالباب الخامس «المصروفات الأخرى».
11	بيان بأسس ومبررات تقدير كل اعتماد وتحديد تكاليف كل خدمة ستؤدى أو سلعة ستشترى أو تنتج مع تحديد العائد منها على أساس دراسات اقتصادية ومالية متكاملة.

وفيما يلي الأسس الواجب مراعاتها عند حساب تقديرات بنود وأنواع البند الثاني «شراء السلع والخدمات»: -

1 وقود وزيوت سيارات الركوب

على الجهات المختلفة إعداد بيان بوسائل النقل المملوكة لها والالتزام بوضع معدلات استهلاك الوقود والزيوت لكل سيارة بما يضمن استمرارها في تأدية الخدمة طوال العام وعدم السماح بتجاوز هذه المعدلات.

2 الأدوات المكتبية والمطبوعات:

يجب أن تكون تقديرات الاعتمادات في حدود حاجة العمل الضرورية مع ترشيد الاستهلاك لهذه الأدوات المكتبية والمطبوعات ووضع خطة لتقليل استخدام الورق بنسبة ١٠٪ من السنة الفائتة.

3 المياه والإنارة

اتخاذ إجراءات عملية لترشيد استخدام المياه والإنارة، وأن تعكس تقديرات اعتمادات الموازنة هذا الترشيد مع موافاة وزارة المالية بالإجراءات التي اتخذتها الجهات لترشيد الإنفاق في هذا البند.

4 الصيانة

الالتزام بوضع برنامج لصيانة كل أصل من أصول الجهة لضمان استمرار الإنتاج وزيادته وتقدير الاعتماد لهذا البند طبقا لذلك، مع الالتزام بما يلي:

- تخصيص ما لا يقل عن ١٠٪ من التكلفة الاستثمارية لمشروعات كل جهة لبند الصيانة.
- عدم السماح بالتحويل من ميزانية الصيانة إلى بنود أخرى.
- تضمين عقود الشراء بندا للصيانة.
- إعداد خطة طويلة الأمد لصيانة الأصول المملوكة للدولة.
- تشجيع التعاقد مع شركات الصيانة والاستفادة من تجارب الوزارات التي تتبع هذا الأسلوب.
- تفعيل أقسام الصيانة بالجهات الإدارية وتطويرها لتطبيق سياسة ترشيد الإنفاق.

5 الاتصالات الهاتفية

يحظر على الجهات زيادة الاعتمادات المقدرة لهذا الغرض أو تركيب أي هواتف جديدة بها خاصية الاتصال الدولي إلا بموافقة الوزير المختص للضرورة الحتمية وفي حدود الاعتمادات المدرجة لهذا الغرض.

6 السفريات الخارجية

الحد من السفر للخارج للأفراد أو الوفود وأن يقتصر ذلك على المهام الرسمية الأساسية فقط وفي حدود أقل عدد ممكن، بما في ذلك الوفود التي يرأسها السادة الوزراء، والعمل على وضع الشروط والضوابط التي تحد من السفر للخارج إلا للضرورة القصوى وخاصة بعثات الدبلوماسيين.

7 المقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية

يراعى في وضع تقديرات هذا النوع قصر رد قيمة تذاكر السفر شاملة الإضافات (ضريبة القيمة المضافة/الوجبة الغذائية) على حالات السفر الفعلي أو المأموريات المصلحية فقط.

8 النشر والإعلان والدعاية والاستقبال

لا تكون الإعلانات والدعاية إلا فيما يرتبط باحتياجات العمل الضرورية مع مراعاة أن يكون النشر من خلال الصحف المحلية والمواقع الإلكترونية التابعة للجهات الحكومية، كما يحظر نشر التهاني أو التعازي في المناسبات المختلفة وكل ما من شأنه الإعلام عن مسؤولين أو مشرفين أو مساهمين بالجهات العامة والشركات الحكومية.

9 المؤتمرات الداخلية والخارجية والمهرجانات

يجب أن تغطي إيرادات هذه المؤتمرات والمهرجانات تكلفة إقامتها وكافة التكاليف المرتبطة بها، ويقتصر ما تتحمله الدولة من مساهمة في النفقات على تلك التي يرى أنها ذات صفة سياسية أو قومية حسبما تحدده وزارة الخارجية ويقرره مجلس الوزراء.

10 المكاتب الخارجية

الحد من التوسع في المكاتب الخارجية وترشيد الإنفاق عليها، وعدم فتح مكاتب جديدة إلا بموافقة مجلس الوزراء، وسداد جزء من مرتبات ومستحقات العاملين بهذه المكاتب في الداخل بالجنيه، لتخفيف الأعباء على الموازنة ولتحسين موقف ميزان المدفوعات.

11 المحتوى العلمي والثقافي المجاني

تجميع المخصصات المطلوبة لهذا الغرض عبر الجامعات والمؤسسات البحثية.

12 المخزون السلعي والراكد

على كل الجهات استنفاد مخزونها السلعي والراكد أولا قبل شراء أي مستلزمات جديدة فيما عدا المخزون الاستراتيجي ويحظر إدراج أي اعتمادات شراء جديدة طالما يتوفر بمخازن هذه الجهات احتياجاتها، والعمل على حوسبة المخزون السلعي على مستوى كافة الوحدات الإدارية، مع إعداد بيان معتمد بكل جهة موضحا الأصناف ومدى صلاحيتها وتوزيعها من مهمات وأثاث وأصناف مختلفة مع بيان المخزون الاستراتيجي لخلق قاعدة بيانات شاملة عن المخزون السلعي على مستوى الدولة وإجراء الدراسات التحليلية لتلك البيانات ووضع نظام متكامل لإدارة هذا المخزون ورفع كفاءته، بحيث يمكن تبادل احتياجات الجهات المختلفة من هذا المخزون على المستوى القومي وتبادل احتياجات الشراء من هذه الموجودات بالمخازن بدلا عن شراء أصناف جديدة.

البند الثالث: الدعم والمساعدات الاجتماعية

يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لدى وضع تقديراتها لهذا البند مراعاة القواعد الآتية: -

1	قصر الصرف على البنود الموجودة فعليا وعدم إضافة أي بنود دعم أو مساعدات جديدة إلا بموافقة مجلس الوزراء وتوفير التمويل من وزارة المالية.
2	قصر الصرف على الحتميات الضرورية التي يرى وجوب استمرارها وكل ما خلا ذلك يجب العمل على إيقافه فورا.
3	يجب ألا يتجاوز الصرف الإداري على الدعم والمساعدات (رواتب العاملين والمنصرفات الإدارية الأخرى) ٥٪ من قيمة الدعم.

البند الرابع: شراء الأصول والمشاريع التنموية

يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لدى وضع تقديراتها لهذا البند مراعاة القواعد الآتية: -

1	أن تكون المشاريع المرصودة متوائمة مع الرؤية الوطنية ٢٠٣٠.
2	أن تكون المشاريع المرصودة تصب في تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية طويلة المدى المقدمة من وزارة المالية.
3	التركيز على إكمال المشاريع التي تجاوز تنفيذها ال ٥٠٪.
4	إرفاق دراسة جدوى تفصيلية لكل مشروع مرصود علاوة على الخطة التمويلية المقترحة.
5	عدم الاتفاق على أي قروض أو مساعدات خارجية إلا بالتنسيق مع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
6	مراعاة عدم الدخول في أي مشروع يغطيه القطاع الخاص ويستثنى من هذا المستشفيات والمدارس.

البند الخامس: سداد القروض المحلية والأجنبية

يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لدى وضع تقديراتها لهذا البند مراعاة القواعد الآتية: -

تحميل موازنة العام الجاري فقط ما هو مستحق فعلا خلال العام الجاري.

إضافة إلى بنود الصرف الرئيسية الخمسة أعلاه، فالموازنة وفقا للرؤية الوطنية تعطي أولوية في الصرف لما هو متعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف أدناه:

- التركيز على الإنفاق الموجه لإنعاش النشاط الاقتصادي في البلاد والمؤثر على تسهيل عمل القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار وخلق فرص توظيف جديدة، والصرف هنا يتركز في الصرف على الطاقة الكهربائية وتوفير المياه وفتح الطرق ومسارات الرعي.
- دعم التعليم الأساسي والثانوي للتأكد من أن كل السودانيين يتلقون تعليما حتى نهاية المرحلة الثانوية. وتطوير التعليم الفني بهدف استيعاب ١٠٠ ألف طالب سنويا.
- الصرف على المناطق المتأثرة بالحروب بغرض إحلال السلام وإعادة تسكين المواطنين مثل إقامة مشاريع مياه الشرب ودعم الجمعيات الزراعية.
- الصرف على برنامج طموح يهدف إلى تقليل موظفي الخدمة المدنية وتحويلهم إلى القطاع الخاص.
- رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية وتوجيه الفائض لتوفير بعض الخدمات الأساسية للشرائح الأكثر فقرا، مثل التأمين الصحي.

تفاصيل المنصرفات الحكومية حسب الفئات الوظيفية

البند	النسبة المئوية	القيمة (مليار جنيه)
الدفاع والشرطة والأمن	%20.39	390.9
استحقاقات سلام جوبا*	%8.00	153.4
التعليم	%11.00	210.9
الصحة	%8.51	163.1
توفير الطاقة الكهربائية	%9.72	186.3
إدارة الديون الحكومية	%1.12	21.5
مشاريع البنى التحتية	%7.88	151.1
القطاع المالي والاقتصادي	%3.35	64.2
القطاع الدبلوماسي	%0.65	12.5
القطاع السيادي	%2.68	51.4

البند	النسبة المئوية	القيمة (مليار جنيه)
الرعاية والضمان الاجتماعي والتحويلات النقدية المباشرة	%10.50	201.3
القطاع الزراعي والحيواني	%7.31	140.1
السلطة القضائية	%2.24	42.8
ديوان النائب العام	%0.89	17.1
وزارة العدل	%0.89	17.1
ديوان المراجع العام	%0.45	8.5
وزارة الحكم المحلي والبلديات	%1.12	21.5
البيئة	%1.51	28.9
الثقافة والسياحة	%0.29	5.6
البحث العلمي	%1.50	28.8
المجموع	%100.00	1,917.00

وفقا لاتفاقية سلام جوبا فإن الأموال المخصصة سنويا لإنفاذ الاتفاق تزيد بأكثر من ٥٠٪ عن المبلغ المخصص في مشروع الموازنة هذا، وهذا نسبة لقلة الإيرادات المتوقعة خلال العام ٢٠٢٢م.

يلاحظ أن المبلغ المخصص للرعاية والضمان الاجتماعي والتحويلات النقدية المباشرة يبلغ ٢٠١ مليار جنيه سوداني، وهو ما يعادل ٤٥٠ مليون دولار، أي يزيد عن الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي لدعم برنامج ثمرات الذي بدأ في العام ٢٠٢١م بأكثر من الضعف.

ارتفعت المبالغ المخصصة لدعم البيئة من ٠,١٨٪ في موازنة العام ٢٠٢١م الى ١,٥١٪ وذلك علاوة على المحافظة على البيئة باعتبارها غرضا أصيلا، وأيضا تخطي الاشتراطات البيئية اللازمة لجذب استثمارات أجنبية بعينها.

في الخامس والعشرين من يوليو ٢٠٢١م، وقعت السيدة تماضر الطريفي نيابة عن الحكومة السودانية اتفاقية مع الشراكة العالمية للتعليم، المشروع الذي يموله البنك الدولي بصورة أساسية، ووفقا لهذه الاتفاقية سيحصل السودان على منحة سنوية تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار لدعم التعليم في البلاد، وقد التزمت الحكومة من جانبها بزيادة نسبة الصرف على التعليم ليبلغ ١٢,٥٪ خلال العام ٢٠٢٢م، الأمر الذي دفع بنا في حكومة الظل بحزب بناء السودان لزيادة نسبة التعليم والبحث العلمي من ١١,٥٥٪ الى ١٢,٥٪ بزيادة قدرها ٠,٩٥٪ خصما على منصرفات البنى التحتية.